اقتصاد

وزير النقل يبحث مع خبراء إسكوا سبل تطوير الشراكة

خزيم لـ«الوطن»: هدفنا بنك معلومات شامل يخص قطاع النقل في سورية بما يسهم في تحسين الأداء

محمد راكان مصطفى

بحث وزير النقل زهير خزّيم مع خبراء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، سبل تطوير التعاون والشراكة بين الطرفين، بما يخدم أنماط النقل المختلفة في سورية.

وأكد الوزير في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة تهدف عبر تعزيز التعاون مع إسكوا إلى دفع وتطوير أنماط النقل واستدامته ومنها ورشة عمل أمس التي تهدف إلى التعاون مع اللجنة في تجميع البيانات وصولاً إلى قاعدة بيانات تحتوي على معلومات تتقاطع فيما بينها لتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة.

وأشار إلى أن الوزارة تستخدم في عمليات الإدارة والتشغيل طيفاً واسعاً من نظم المعلومات أحدها برنامج مؤشرات الأداء الذي بدأت الوزارة في بنائه منذ ثلاثة أعوام تقريباً، وفي تصورها أن تصل إلى برنامج يمكن متخذ القرار في الإدارة العليا في الوزارة من الحصول على الرؤى والتحليلات المساعدة في عملية اتخاذ القرار وتبني سياسات تطوير قطاع النقل وذلك عبر سيناريوهات لحلول وقرارات يقترحها البرنامج.

ولفت الوزير إلى أنه تم تقسيم المؤشرات النوعية (المادية) في برنامج مؤشرات الأداء وفق أنماط النقل بالإضافة إلى المؤشرات المشتركة بين وزارة النقل وجهاتها (الإيرادات والنفقات، والخطط الاستثمارية، القوى العاملة)، مضيفاً: ويضم البرنامج سلاسل زمنية من العام ٢٠١٦ حتى العام ٢٠٢٣، ولكافة الجهات بمستويات جيدة وأصبح بالإمكان الاعتماد على البرنامج في إعداد التقارير المطلوبة من أغلب الجهات الوصائية.

وقال: إن هدفنا بشكل عام هو تحليل البيانات المتعلقة بمختلف قطاعات النقل بطرق علمية وموضوعية وذلك عبر الحصول على مؤشرات بسيطة وفعالة تخدم كل قطاع على حدة، وتساهم في تحسين الأداء لقطاع النقل بشكل عام.

وأكد خزيم أهمية هذا العمل وتأثيره على التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، منوه بأهمية المشاركة الفعّالة والمساهمة بأفكار وخبرات الإسكوا لنجاح هذا البنك المعلوماتي وتحقيق النتائج المرجوة، لكونه المصدر الأساسي لكل من يرغب في الوصول إلى معلومات موثوقة وشاملة حول قطاع النقل بما يكون له تأثير كبير على صناعة النقل والاقتصاد بشكل عام. وأكد الوزير خزّيم خلال اللقاء الذي شارك فيه من إسكوا الدكتور يعرب بدر المستشار الإقليمي للنقل واللوجستيات، والدكتور نوار العوّا المستشار الإقليمي للتكنولوجيا من أجل التنمية، أهمية الاستفادة من الخبرة الموجودة في إسكوا في مجال لوجستيات النقل، واستثمارها في تطوير بنك معلومات شامل يخص قطاع النقل الذي باشرت الوزارة بإنشائه، من خلال برنامج مؤشرات الأداء لضمان نجاح إدارته ومخرجاته على العمل والشركاء.

وأشار الوزير خزّيم خلال اللقاء الذي جرى ضمن ورشة عمل نظمتها إسكوا أمس في مبنى الوزارة، تحت عنوان (تعزيز جودة البيانات في برنامج مؤشرات النقل واستخدامها لإدارة وتخطيط النقل المستدام) إلى أهمية تعزيز الاستشارات مع إسكوا لبناء قاعدة بيانات تساعد على اتخاذ قرارات ذات أهمية، منوهاً بأهمية هذه الورشة والانطلاق منها إلى بنك معلومات قوي ومؤثر في مجال النقل.

الزراعة تناقش آلية تطوير عمل المخابر

الوزير قطنا: عدم السماح بحدوث أي خطأ بما يضمن دخول وخروج منتجات مطابقة للمواصفات

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا ضرورة تنظيم العمل في المخابر التابعة للوزارة وفق بروتوكول وأسس علمية لطريقة التحليل وعدم الاعتماد على الممارسات التقليدية بهدف الوصول إلى أعلى موثوقية للنتائج وذلك حسب نوع كل تحليل، وعدم السماح بحدوث أي خلل لضمان دخول وخروج منتجات مطابقة للمواصفات المعتمدة، لافتاً إلى أهمية توحيد أسس الاختبار حسب الاختصاص في المخابر المتشابهة في المحافظات لإعطاء نتائج موحدة ومتشابهة.

وأشار الوزير خلال الاجتماع الذي عقد أمس لمناقشة الإجراءات والطرق المتبعة لسحب العينات من الإرساليات في مراكز الحجر الصحي النباتي والحيواني والاختبارات والتحاليل المخبرية التي تخضع لها، إلى أن تنظيم العمل يبدأ من البنى التحتية للمخابر والكوادر البشرية العاملة فيها وتأهيلها وإخضاعها لدورات مستمرة لمواكبة كل ما هو جديد، وتنظيم عمليات سحب العينات ونقلها وطرق التحليل وصولاً إلى إعطاء النتائج.

وإعداد دليل شامل وواضح لذلك ويعمم على المخابر كافة، والتنسيق المستمر مع الجهات الأخرى التي لديها مخابر لتبادل الخبرات والمعلومات وعرض المشاكل والحلول المناسبة، إضافة لمراجعة القوانين والقرارات الناظمة لعمل المخابر وتحديثها، منوهاً بمخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي في هذا المجال.

وحول أبرز الصعوبات والمشاكل التي تواجه عمل المخابر أكد مدير الوقاية في وزارة الزراعة إياد محمد لـ«الوطن» أن المشكلة الأبرز التي تواجه عمل المخابر هي مشكلة الكهرباء وقد تم حلها من خلال عدة إجراءات عبر تركيب مولدة لمبنى المخابر في دمشق إضافة لباقي المخابر في المحافظات، مضيفاً: لدينا دراسة لتركيب طاقة شمسية لكل المخابر بحيث تكون الكهرباء على مدى ساعات العمل.

ولفت إلى مشكلة أخرى نجمت عن الحصار هي (صعوبة تأمين الأمصال للأمراض الفيروسية) التي تصيب النباتات والخضر مثل البندورة والفلفلية وخاصة والبكتيرية والفيروسية، والتي يصعب كشفها بشكل ظاهري، موضحاً أن تقنيات الفيروسية وتم تأمين الأمصال اللازمة وإجراء جميع الاختبارات الموثوقة ولم ترد من الدول المصدرة أي إرسالية بوجود تحليل مخبري خاطئ في للبضائع السورية المصدرة.

ومن الصعوبات أيضاً التي تتعلق ببعض الاختبارات التخصصية والتي تحتاج إلى دورات تدريبية دولية كوجود أمراض معينة، مؤكداً أن هذا الموضوع يتم حالياً بالتنسيق بين الوزارة ومع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

وبين مدير الوقاية أن الفحص المخبري يقوم بالكشف عن الأمراض الفطرية والبكتيرية والفيروسية، والتي يصعب كشفها بشكل ظاهري، موضحاً أن تقنيات الكشف المخبري تتم من خلال أجهزة حديثة وأغلبها موجود، وفق البروتوكولات العالمية، مع عينات بعض أجهزة الكشف السريع فإننا نستعيض عنها عبر استخدام أجهزة أقل تطوراً في بعض الحالات، وذلك نتيجة الحصار الجائر على سورية.

وأكد أن كل التحاليل المخابرية التي تطلب من سورية يتم إجراؤها بالكامل والتحليل غير الموجود في مديرية الوقاية يتم اعتمادها من مخابر البحوث إضافة إلى مخابر أخرى مثل مخابر وزارة التجارة الداخلية حماية المستهلك وغيرها، وذلك بهدف منح المخابر السورية الاعتمادية الدولية.

وأكد العمل بالتعاون بين وزارة الزراعة والطاقة الذرية للحصول على اعتمادية دولية حسب المواصفات العالمية الإيزو، وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة برئاسة البحوث لدراسة هذه الأمور.

وحول موضوع سحب العينات من الإرساليات النباتية سواء الصادرة أو الواردة أكد أنه تم التركيز على هذا الموضوع والتقيد بسرية ونزاهة البيانات والأهم أنه لابد من تبادل الزيارات بين المخابر ذات العمل المشترك إضافة إلى التعاون والاستفادة من تجهيزات الموجودة بالهيئات والمؤسسات والمديريات التابعة لوزارة الزراعة بحيث يتم تفعيل اختبارات جديدة أو لم تكن تجرى سابقاً كما أنه من الممكن أن نصل إلى اعتماد مخابر وتحاليل معتمدة لم تكن موجودة في سورية.

> مدير الوقاية لـ«الوطن»: لجنة لدراسة متطلبات حصول المخابر السورية على الاعتمادية الدولية

تخفيض أتعاب الخبير العقاري حتى نسبة ٥٠ بالمئة في القروض الصغيرة والمتوسطة

مدير التمويل العقاري لـ«الوطن»: ننسق مع «المركزي» لإنجاز اتفاق للتمويل العقاري وتفعيل رقابة الهيئة على المصارف

عبد الهادي شباط

كشفت مدير عام هيئة التمويل العقاري انتصار ياسين لـ«الوطن» أن الهيئة تعمل بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي لإنجاز اتفاق للتمويل العقاري ومذكرة تفاهم مع الهيئة لتفعيل دورها في الرقابة على المصارف العاملة في مجال التمويل العقاري.

وبيّنت ياسين أن الهيئة من خلال عملها تتجه إلى تنظيم قطاع التمويل العقاري بشكل كامل وذلك من خلال السعي للتشجيع على ترخيص شركات تمويل عقاري وبيان أهمية عملها ودورها في المرحلة المقبلة ودراسة القوانين الخاصة بعمل الهيئة واقتراح تعديلها إن لزم الأمر والعمل على استكمال العمل على إصدار القرارات التنظيمية الرقابية الخاصة بعمل التقييم والتمويل العقاري وفق القوانين الناظمة لعمل الهيئة وإصدار التعاميم اللازمة ومتابعتها بالشكل الذي يضمن التزام الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بتنفيذ هذه القرارات، لافتة إلى عقد عدة ورشات عمل مع الجهات ذات العلاقة لتوحيد آلية العمل على إعداد هذه البيانات وأتمتة هذا الموضوع وفق أنظمة جديدة للوصول إلى بيانات كاملة ودقيقة.

كما بيّنت أن الهيئة قامت بتعديل أتعاب خبير التقييم العقاري لتتناسب مع الظروف الاقتصادية وتراعي القروض الصغيرة والمتوسطة حيث تحسب الأتعاب لكل خبير بنسبة (٥٠ بالمئة) من أتعاب خبراء التقييم العقاري في حال كان القرض بضمانة عقارية لا يتجاوز ١٠٠ مليون ليرة سورية وما دون، كما تم تعديل نموذج بطاقة الرخصة حيث تمنح مرة فقط لكل خبير، ويتم تجديد الرخصة بشكل سنوي وإدراج أسماء المرخصين ضمن جدول الخبراء المرخصين السنوي.

وأشارت إلى أنه يتم حالياً دراسة تعديل الدليل الإرشادي للتقييم العقاري المتضمن (معايير التقييم العقاري- نموذج تقرير التقييم، معايير التقييم لغايات التأمين ونموذج التقرير) بما يتوافق مع أحكام القانون رقم (٨) لعام ٢٠١٢.

وبالنسبة لعمل خبراء التقييم العقاري أكدت أن الهيئة تستمر في تنظيم عملهم والإشراف عليه من خلال إصدار جدول سنوي بأسماء الخبراء المرخصين والمزاولين لمهنة التقييم العقاري، وجدول المرخصين غير المزاولين لمهنة التقييم العقاري والمرقن قيدهم أصولاً ليصار إلى تعميمه على كل الجهات المعنية وقد بلغ العدد الإجمالي للخبراء (٥٠١) خبير تقييم عقاري مرخص أصولاً.

نوهت بالعمل على زيادة أعداد المتدربين كمساعد خبير تقييم عقاري ممن تنطبق عليهم الشروط القانونية ولاسيما في بعض المحافظات التي تعاني نقصاً بعدد خبراء التقييم (السويداء- درعا- دير الزور- الحسكة- الرقة...)، ويتم إجراء دورات تدريبية عن التقييم العقاري في محافظات (دمشق- حمص- حماة- حلب- اللاذقية- طرطوس)، تتضمن الاطلاع على كل المستجدات في عملية التقييم عربياً وعالمياً، وذلك للعمل على مواءمتها مع معايير التقييم السورية وتطوير عمل الخبراء، وتتضمن هذه الدورات العديد من المواضيع المهمة بما فيها المعرفة بقوانين الهيئة وأهم القرارات والتعاميم الصادرة عن الهيئة بخصوص التقييم العقاري، وتعريف المتدرب على كيفية إعداد تقارير التقييم وأهمية معرفته بالتشريعات العقارية والقوانين الخاصة بالتقييم.

وأشارت إلى أن الهيئة عقدت عدة اجتماعات مع المقيمين العقاريين المرخصين للبحث عن آلية تطوير عملهم ومعالجة الصعوبات التي تعترضهم وحثهم على ضرورة الالتزام بالمعايير الوطنية للتقييم العقاري وجميع القرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة.

> جداول سنوية بأسماء الخبراء العقاريين

العاصمة تستجر ٥٠ -٦٠ طناً من الحليب يومياً

السواس لـ«الوطن»: رغم زيادة استهلاك اللبن ١٠٠ بالمئة الأسعار شهدت انخفاضاً على عكس المتوقع

رامز محفوظ

أوضح نائب رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان بدمشق أحمد السواس في تصريح خاص لـ«الوطن» أن استهلاك اللبن الرائب خلال الأيام الأولى من شهر رمضان وقبل يومين منه ازداد بنسبة كبيرة تفوق ١٠٠ بالمئة، على حين أن استهلاك الأجبان انخفض بنسبة تقرب من ٧٠ بالمئة، وذلك لاعتماد معظم الأسر السورية على اللبن في الطهي وغيره باعتبارها من التقاليد الأساسية خلال الشهر الفضيل.

وأشار السواس إلى أنه نتيجة الاستهلاك الزائد للبن الرائب مع بداية شهر رمضان لم تغط الكميات المستجرة من الحليب اللازم للتصنيع الطلب الزائد عليها، لافتاً إلى أن كمية الحليب التي تستجرها مدينة دمشق يومياً تتراوح بين ٥٠ و٦٠ طناً، ورغم زيادة الطلب فإن هذه الكمية لم تزدد مع بداية رمضان وبقيت على حالها، مضيفاً: عاد استهلاك اللبن الرائب بعد مرور خمسة أيام من شهر رمضان كما كان سابقاً قبل بدء الشهر الكريم ونتيجة لذلك أصبحت الكميات التي تستجرها دمشق من الحليب كافية.

وعن واقع أسعار الألبان والأجبان خلال شهر رمضان أكد السواس أن الأسعار شهدت انخفاضاً على عكس المتوقع بالنسبة لحرفة صناعة الألبان والأجبان، مرجعاً السبب إلى بدء إنتاج حليب الغنم مع بداية فصل الربيع إضافة إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن بشكل عام.

وأشار إلى أن حرفيي الألبان والأجبان باعوا الحليب ومشتقاته مع بداية شهر رمضان بأقل من التسعيرة التموينية التي صدرت منذ أكثر من ١٥ يوماً، فعلى سبيل المثال فقد تم بيع كيلو اللبن بـ٧٥٠ ليرة على حين حدد سعر الكيلو بالنشرة التموينية بـ٨٠ آلاف، كما تم بيع كيلو اللبنة بـ٢٦ ألف ليرة وسعره محدد في النشرة بـ٢٧ ألفاً وتم بيع كيلو الجبنة البلدية بـ٣٢ ألف ليرة وسعره محدد في النشرة التموينية بـ٣٥ ألف ليرة.

بدوره بين نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» أن ظاهرة البائعين الجوالين للألبان والأجبان انتشرت بشكل أكبر من السابق مع بداية الشهر الفضيل، ووصف أسعار المنتجات المبيعة من هؤلاء الباعة بغير المنطقية وأنها أقل بكثير من المبيعة في المحال المرخصة.

وأعاد ذلك إلى أن هذه الأنواع تصنيع في أماكن بعيدة عن الأنظار وفي ورشات نائية ومعامل غير مرخصة، مضيفاً: تم الحصول على عينات من الألبان والأجبان المبيعة من هؤلاء الباعة الجوالين فتبين بعد تحليلها أنها مسحوبة الدسم وهي عبارة عن زيوت مهدرجة غير صالحة للاستخدام البشري.

ولفت إلى أن ضبط هؤلاء الباعة من دوريات التموين صعب وشبه مستحيل باعتبار أنه ليست لهم أماكن ثابتة، معيداً انتشار هؤلاء الباعة بشكل كثيف إلى الغلاء في أسعار الألبان والأجبان المبيعة في المتاجر، وتوجه نسبة من المواطنين لشراء هذه الأنواع نتيجة عدم قدرتهم على الشراء من المحال المرخصة.

وشدد الأزعط على ضرورة مكافحة انتشار هذه الظاهرة باعتبار أن الألبان والأجبان المصنعة في هذه الورشات مضرة بالصحة.

> الحليب بالسوق يباع بسعر أقل من النشرة التموينية